المنظمة النقابية للمتقاعدين الجزائريين
ⵜⵙⴰⵏⴰⵎⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜⴰⵏⵉⵢⵉⵏ ⵉⵣⵣⵓⵔⵏⵉⵢⵏ
ORGANISATION SYNDICALE DES RETRAITES ALGERIENS

معالي السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ساحة محمد صديق بن يحيى

الجزائر العاصمة B 16000 - المرادية

الجزائر العاصمة ، 22 سبتمبر 2022

السيد رئيس الجمهورية،

بدأ ببدأ نستسمحكم سيدي رئيس الجمهورية للأخذ من وقتكم لإبلاغ سيادتكم بمعاناة المتقاعدين و نقابتهم الناشئة OSRA (المنظمة النقابية للمتقاعدين الجزائريين) التي رفض وزير العمل منحها إيصال التسجيل ، الأمر الذي كان يسمح لها بالعمل بشكل عادي و قانوني بحجة ان المادة 2 من قانون 90-14 الخاص بممارسة ألحق النقابي تسمح إلى للعمال الأجراء الناشطين و أرباب العمل بالتنظيم في نقابات و بالتالي لا يسمح للمتقاعدين بتنظيم أنفسهم في منظمة نقابية.

حسب قراءتنا ومنهجنا وفهمنا و تفسيرنا للامور القانونية، إننا نعتبر أن وجودنا كمنظمة نقابية شرعي و قانوني وفق الأحكام الدستورية وقوانين الجمهورية المختلفة وتوجهات رئيس الجمهورية. نعتبر أيضًا أن المتقاعد ، على الرغم من احالته على التقاعد يبقى عاملا (PASSIF) ناشط وسيظل كذلك ، وبالتالي يمنح له القانون و له الحق في التمثيل النقابي و تأسيس منظمته النقابية.

علاوة على ذلك ، فإن الدولة الجزائرية ، كونها موقعة على مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية ، خاصة في مجال حقوق الإنسان ، من العدل والمنطق و الإنصاف أن يكون للمتقاعدين إطارهم العضوي والنقابي للدفاع عن حقوقهم و مصالحهم الإجتماعية و الاقتصادية كما يحدث ذالك في أماكن أخرى من العالم.

ولهذه الغرض ، نقترح عليكم، سيدي رئيس الجمهورية، طالبين ان تامرون وزير العمل بمراجعة موقفه من هذا القضية.

من جهة آخرة لنا الشرف ان نحيط سيادتكم علما أن إعادة التقييم للمعاشات للسنة الماضية 2021-2022 التي كانت تتراوح ما بين 2٪ و 10٪ ، إتضح حاليا عدم فعالية هذا النسب المئويه و اتضح عن عدم قدرتها عن تعويض الانخفاض في القدرة الشرائية للمتقاعدين خلال هذه الفترة و عدم تقليص الفجوة و الفارق الملحوظ بين الموظف والمتقاعد.

سيدي رئيس الجمهورية، و للتذكير، القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتقاعد ، والذي تم تعديله وتكميله بالقانون رقم 99-03 المؤرخ 5 ذو الحجة 1419 الموافق 22 مارس 1999 ، تم تصميمه لتعويض المعاشات التقاعدية الضعيفة و الغير مطابقة مع الأجور كما هو الحال مع معاشات صناديق التقاعد الأخرى.

فإنطلاقا من هذا الوضع الغير عادل و غير منصف، تقترح نقابتنا تحديثًا كامل و شامل لجميع القوانين الذي تدير الصندوق CNR والذي تشبه على الأقل تلك الخاصة بالصناديق الأخرى بحيث يكون التشريع واحدًا للجميع. ومن بين مطالبنا

، تقترح OSRA توحيد صناديق التقاعد في الجزائر لتجنب أي تمييز و اي فرق او اختلاف ما بين مزايا صندوق على آخر.

سيدي رئيس الجمهورية، اليوم ، أبدو المتقاعدين بسعادتهم و ابتهاجهم بولادة OSRA كإطار ديمقراطي و قانوني للدفاع عن مصالحهم. فمن خلال منظمتهم ، تلقت OSRA بسعادة وأمل بآخر توجيهاتكم في مختلف مجالس الوزراء حيث تقرر أن في بداية العام المقبل وفي إطار قانون المالية الجديد. لعام 2023 ، تم التخطيط لزيادة الأجور والمعاشات التقاعدية. لقد رحبنا بهذه المعلومات بفرح وارتياح. فقط ، كنا قلقين أيضًا من حقيقة مرةً عشناها في السنوات الماضية و لا نريد ان تتكرر، أن خلال العشرية الماضية رغم بعض الوعود لم تحدث زيادة كبيرة للتخفيف من آثار الأزمة المالية والاقتصادية التي مرت بها البلاد ، على الرغم من تصريحات من قبل القادة السياسيين.

وتذكر OSRA أن اليوم ، من بين ما يقرب من 3 ملايين و 500000 متقاعد ، يحصل أكثر من مليون متقاعد على أقل من 15000 دينار جزائري وأكثر من مليوني متقاعد يحصلون على أقل من ثلاثين ألف دينار جزائري. كما ترى OSRA بأنه من غير العدل أن يستمر المتقاعد اليوم في دفع الضريبة IRG التي يجب إلغاؤها منطقيًا.

وتحقيقا لهذه الغاية ، تقترح المنظمة استبدال هذا الإلغاء بضريبة جمركية على استيراد المنتجات الكمالية أو ضرائب على التبغ و استيراد السيارات الفاخرة.

لدى الجزائر اليوم ، الوسائل المالية الكافية للاستجابة بشكل إيجابي لهذه المظالم من خلال تحسين معاشات التقاعد ، وفي هذا الصدد تقدم المنظمة المقترحات التالية:

1) رفع معاشات التقاعد إلى 60 ألف دينار كحد أدنى للمعشات

2) بعد ملاحظة أن المتقاعد لا يواجه فقط الانخفاض الحاد في قدرته الشرائية ، بل يجب عليه أيضًا الاعتناء بنفسه و خاصة بصحته، وبالتالي شراء الأدوية التي لا يغطيها الصندوق الوطني الاجتماعي CNAS في الغالب ، وإذا كانت كذلك ، فهي 80٪، لذلك تدعي OSRA تغطية طبية بنسبة 100 ٪ مهما كانت وضعيتهم المهنية سابقا.

3) سيكون إلغاء الضرائب IRG إجراءً عادلاً بالنسبة للمعاشات التقاعدية التي لا تعتبر راتبًا ولا يمكن اعتبارها دخلً

4) لا يمكننا الحديث عن إعادة تقييم معاشات التقاعد إذا كانت بين 2 و 10٪ ، لأنها لا تعكس في الواقع حالة التضخم وتدهور القدرة الشرائية. لا يمكن أن يكون أي تحسين للمعاشات التقاعدية أقل من 10٪ ويجب ربط أي زيادة في الراتب بتلك الخاصة بالمعاشات التقاعدية.

5) تكليف CNR بإلزامه بإدماج سنتي الخدمة الوطنية في حساب سنوات الاشتراك.

6) النضر في إمكانية منح المتقاعدين الإستفادة من مجانية تذاكرالسفر في كل وسائل النقل أو تخفيض من أسعارها.

بالنسبة للمنظمة OSRA هذه النقاط الستة هي الأساس لأي تحسين في المعاشات التقاعدية ولتعزيز العدالة الاجتماعية. ، لا تطلب الصدقة للمتقاعدين ، بل العدالة الاجتماعية ، وقبل كل شيء من خلال قانون واحد لجميع معاشات التقاعد.

واليوم ، كما ترون السيد رئيس الجمهورية ، فإن OSRA قد حرصت على إرسال هذه الرسالة إليكم من أجل لفت انتباهكم إلى معظم اهتمامات هذا القطاع الذي لا يستهان به من المجتمع المدني.

اسمحوا لنا أن نبلغكم ، سيدي الرئيس ، أن 1 أكتوبر 2022 هو اليوم العالمي لكبار السن ، الذي أعلنته الأمم المتحدة UON امنيتنا أن في هذه المناسبة تقوم السلطات العامة في هذا اليوم التذكري بمبادرة إيجابية وسعيدة ومواتية تجاه هذه الطبقات من المجتمع من أجل إرضاء كل أو جزء من مطالبهم.

في انتظار الرد الإيجابي على طلبنا هذا ،ترجوا قيادة ، قبولكم سيدي رئيس الجمهورية ، تحياتنا الخالصة مع التعبير لكم عن كل امتناننا و احترامنا العميق و الصادق.

ع / نقابة OSRA

الأمين العام :احمد بداوي